موقع مصطفى نور الدين عطية



مستقبل العالم العربي لا يدعو للتفاؤل في الأمد القريب : حوار مع الدكتور المهدي المنجرة .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ١٣٧، ٢٢ ديسمبر ١٩٨٦، باريس، ص ص ١٠ - ١١

الثلاثاء 16 شباط (فبراير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية



حوار مع رئيس الجمعية الدولية للمستقبليات

المهدي المنجرة : مستقبل العالم العربي لا يدعو الى التفاؤل في الامد القريب

اي مستقبل للعالم العربي في القرن المقبل حيث ستسيطر التكنولوجيا المتطورة على معظم النشاط الاقتصادي العالمي؟ هل يملك العرب الامكانيات المادية والكفاءات البشرية لمواجهة عالم الغد هذا؟ وكيف يمكنهم تجاوز التخلف الحالي في مجال البحث العلمي، والتغلب على مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية والعلمية قبل فوات الأوان؟ هذه الاسئلة كانت محور الحديث الآتي الذي اجرته «اليوم السابع» مع عالم المستقبليات المغربي المهدي المنجرة، رئيس الجمعية الدولية للمستقبليات في فرنسا، والاستاذ في جامعة محمد الخامس في الرباط.



تصوير: جوس دراي

■ «اليوم السابع»: لو اردنا ان نقدم كشف حساب لأوضاع العالم العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال، ولاسيما خلال

السنوات القليلة الماضية، وذلك في ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية اساساً باعتبارها تحدد علاقات القوى مع العالم الخارجي. فما هو تصورك لهذه الأوضاع، وهل تدعو من وجهة نظرك للتشاؤم ام لا؟ وما هي التحديات الاقتصادية التي سوف يواجهها العالم العربي في نهاية هذا القرن وأوائل القرن المقبل؟

- **المهدي المنجرة:** السؤال صعب جداً بما ان فيه جزءاً خاصاً بالماضي وآخر بالحالة الراهنة، والجزء الثالث توقعي. والواقع ان هناك ترابطاً بين العناصر الثلاثة. وسوف ابدأ بالتوقعات، اي بالنظرة المستقبلية. اظن ان اكبر تحدٍ في العالم العربي الآن هو التعاون ما بين الدول العربية انفسها. ولكنه تعاون واندماج على اساس جديد ولغاية جديدة... وهذه الغاية الجديدة اسميها مسألة بقاء. ذلك ان التطورات التي حصلت في النظام الاقتصادي الدولي تبرهن، يوماً بعد يوم، عن انه ليس هناك مستقبل لأي مجموعة اقتصادية، ولا اعني بذلك مجموعة سياسية، لا قل من مئة وخمسين الى مئتي مليون انسان، لأن الاقتصاد الجديد كله مبني على التكنولوجيا الجديدة التي تتطلب اسواقاً كبيرة. فالاقتصاد الذي كنا نعرفه في بداية هذا القرن وحتى الخمسينات انتهي الآن، الا في بعض دول العالم الثالث. بما فيها دول من العالم العربي. ولهذا فأقول من جديد ان التحدي ليس مسألة عاطفية أو تاريخية أو لغوية بالنسبة للعرب وانما هو قضية بقاء. وأذا انشغل المسؤولون في العالم العربي ببقائه فلا يمكن

ان نجد اي حل آخر غير الاندماج الاقتصادي وانشاء مجموعة

اقتصادية فعالة في العالم العربي... هذا بالنسبة للمستقبل.

في ما يتعلق بالماضي، اظن ان الغلط هو وجود تشتيت ايضاً، لعدم وجود اي اندماج على المستوى الاقتصادي، وثانياً لم يوجد استقلال اقتصادي عن الاقتصاد العالمي، وكانت وما زالت هناك تبعية سياسية في معظم بل في جميع الأقطار العربية.

■ **ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين، ما هي في تصورك التحديات التي تواجه العالم العربي على مستوى المشكلة السكانية، وهل تهدد معدلات الزيادة السكانية المرتفعة البلدان العربية، وما هي سبل تحاشي هذا التهديد؟**

ـ ان تاريخ الحضارة الانسانية كله هو لدراسة المشكلة السكانية. اننا نعيش تحت تأثير الغرب فيما يتعلق بمشكلة الزيادة السكانية. والواقع ان الطبيعة نفسها لها نظامها وتوازنها الخاص. والمشكل الحقيقي هو مشكلة مستوى المعيشة في البلدان العربية. فتلاحظ ان المشكلة السكانية انتهت في كل الدول التي تم فيها التغلب على مسألة مستوى المعيشة بالوصول به الى معدل متوسط. اي عندما يتم التغلب على مشكلة الفقر والجوع ومشاكل الصحة والتربية ومحاربة الأمية... فهذه العناصر نفسها هي التي تخلق ديناميكية جديدة فيما يتعلق بالمسألة الديمغرافية، وتساعد على حل المشاكل. اما مواجهة المشكلة السكانية وحدها فهي في نظري مواجهة خاطئة. فالحل لا يوجد على مستوى المشكل نفسه وانما على مستوى المعيشة في اي دولة... فهذه هي نظريتي. وأظن انها نظرية معظم الاقتصاديين الآن، فلقد اقتنعوا بذلك بعد كل المجهودات والانفاقات المقدرة

بملايين الدولارات من اجل تحديد النسل مثلاً.

وبالنسبة للعالم العربي ليس هناك اشكال عظيم، ذلك لأن مساحة العالم العربي كبيرة وعدد السكان قليل بالمقارنة بتلك المساحة... بالطبع جزء من هذه المساحة ما هو الا صحراء في الخليج ومصر والمغرب العربي، وربما هناك مشكل خاص ببعض المدن، فمثلاً مشكلة القاهرة مشكلة خاصة، وهي ليست مشكلة سكانية بل مشكلة سياسة ومشكلة تخطيط ومشكلة دراسة مستقبليات... اي ان يقوم الانسان بدراسة التطور الذي حدث بين البوادي والمدن.

ذلك لا ينفي ان هناك مشاكل حقيقية من الصعب التغلب عليها بسهولة... لكن في العالم العربي ككل لا اظن ان المشكلة هي مشكلة سكان... وفي ظل اتباع سياسة تغلب على الفقر واحداث نوع من التوزيع والتخطيط على الأمد الطويل، وادارة النشاط الاقتصادي على اسس سليمة، يكون لذلك رد فعل على مسألة عدد السكان... لأن هناك ارتباط بين ارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض عدد الأطفال في الأسرة... فكلما ارتفع مستوى معيشة الأسرة انخفض عدد افرادها... وهذا هو الحل الوحيد لمواجهة هذه المشكلة.

تكامل اشكال الوحدة

■ **توجد عدة تصورات ومحاولات لتحقيق التكامل العربي... بعضها يتجسد في تجارب اقليمية والبعض الآخر يميل نحو الارتباط الثنائي... وتمثل ذلك في العديد من تجارب الوحدة. اهمها التجربة المصرية ـ السورية، وتجربة مجموعة دول الخليج العربي. وهناك ايضاً التصور الذي يميل الى خلق كيان**

المغرب العربي: ما هي حدود كل هذه التجارب أو التصورات امام تحديات القرن المقبل؟ وما هو التصور الذي تقدمونه كبديل ان كانت هذه التجارب لا تملك امكانية انجاز مشروع تكامل عربي بالمعنى الحقيقي للكلمة؟

- من وجهة نظري هناك تكامل بين هذين التصورين فأنا لا اؤمن بالتفريق بين الوحدة الاقليمية أو الجبهوية والوحدة الشمولية للعالم العربي. وعلى سبيل المثال فان التجربة القائمة الآن في الخليج هي تجربة ايجابية، حتى الآن، لأنه من غير الممكن لبعض البلدان العربية التي لا يتجاوز عدد سكانها ٤٠٠ الف أو ٦٠٠ الف انسان ان تعيش اليوم في القرن العشرين بطريقة مستقلة وبدون تعاون وتكامل مع دول اخرى. اذن، هذه بداية ونموذج، وبالتالي شيء يمكن اقراره تماماً. والشيء نفسه يمكن قوله اذا ما تمكن المغرب العربي من اقامة وحدة، وهو يملك كل الأسس لتعاون اقتصادي حقيقي لمصلحة جميع سكانه... او اذا حدثت وحدة بين مصر والسودان حيث يوجد بالفعل تكامل طبيعي بينهما على مستوى الغذاء وعلى مستوى الطرق والمواصلات وعلى مستوى الحضارة. كل هذه المحاولات هي اسس لتهيئة اندماج ووحدة شمولية. ولست ارى منافسة بين الطريقتين، بل بالعكس يمكن ان يحدث كل منهما في الوقت نفسه.. فالوحدة الجبهوية لم تمنع ولا تمنع اتخاذ تدابير سريعة فيما يخص الوحدة الشمولية... لكن يلزم ان تعتبر كمرحلة انتقالية لوحدة اوسع وأكبر وأشمل.

■ **ان ذلك يطرح مشكلة العلاقة مع العالم الخارجي... وهل**

بامكان العالم العربي احداث تنمية اقتصادية حقيقية وتكامل بالاعتماد على موارده المتوافرة والاحتمالية ام يلزمه الانفتاح على العالم الخارجي، وما حدود هذا الانفتاح لحفظ الاستقلال العربي؟

ـ انا افرق بين امرين هامين: الانفتاح على العالم شيء، والمساعدة من الخارج شيء آخر. وأظن انه ليس هناك اية تنمية ممكنة في العالم العربي أو في اي جزء من العالم الثالث بدون الاعتماد على النفس... وكل يوم نعيشه بمساعدة يؤخرنا يومين أو ثلاثة فيما يخص استقلالنا الاقتصادي الحقيقي على الأمد الطويل. لهذا اقول ان الاعتماد على النفس هو شيء ضروري، ولا يلزم ان نعتبره كانكماش على انفسنا... ذلك انه بامكاننا ان نحقق الاعتماد على النفس وفي الوقت ذاته نظل منفتحين على بقية العالم والتيارات التي يموج بها في ميدان التكنولوجيا أو العلوم. وكذلك في ميدان التعاون الحقيقي والذي يتم داخل اطار علاقات متساوية بين الأطراف الداخلة فيه. اما المساعدات الفنية الثنائية، بل والمساعدات الدولية من المنظمات الدولية فلا تدخل في هذا الميدان، لأن التنمية اليوم ليست مسألة تمويل وانما هي مسألة تفكير واستغلال لموارد بشرية قبل كل شيء، وثانوية بالنسبة الى الموارد الطبيعية.

وأظن ان اكبر غلط في العالم الثالث حتى الآن، وفي العالم العربي بالخصوص، هو عدم استغلال واستعمال هذه الموارد البشرية الموجودة في العالم العربي... فمن المعروف ان الامية في العالم العربي ما زالت عند مستوى مرتفع جداً، فهو آخر منطقة في العالم. في افريقيا على سبيل المثال تشكل الامية ٥٣٪ من عدد السكان اما في العالم

العربي فهي ٥٤،٦ في المئة من عدد السكان. ان معدلات الأمية في آسيا اكثر انخفاضاً بكثير وكذلك اميركا اللاتينية. ولم يتم حتى الآن استغلال هذا الكنز الحقيقي في اي بلد عربي استغلالاً فعلياً، بل

تشهد المنطقة العربية منذ سنوات ظاهرة نزف العقول أو نزح العقول. وذلك نتيجة عدم وجود سياسة تهتم بالموارد البشرية. وبعض الدول يتبع سياسة تضطهد وتبعد وتحارب الكفاءة... وهذه السياسة في محاربة الكفاءة توجد بالفعل في العالم العربي وذلك بدلاً من الاستفادة منها برغم ان التنمية الحقيقية هي في تنمية هذه الموارد البشرية وليس الاعتماد على الأموال الخارجية.

■ يشكل البحث العلمي الموجه من اجل التنمية ضرورة تفرضها مقتضيات اواخر القرن العشرين، وحتى الآن تعيش بلدان العالم الثالث بما فيها البلدان العربية على ما يطوره العالم الرأسمالي. فما هي الأوضاع الراهنة للبحث العلمي في العالم العربي وما آفاق تقدمه... وهل حالة الانحطاط التي يمر بها مسألة ترجع لأسباب مادية ام لأن منجزات القرن العشرين العلمية، وما يسمى بالثورة الصناعية الثالثة من معلوماتية ووسائل اتصال تفوق طاقة العقلية العربية وتفرض عليها رهاناً خاسراً. فلا تدخله منذ البدء؟

ـ لهذا السؤال علاقة بالسؤال السابق. فهناك دائماً علاقة بين استغلال كفاءة الموارد البشرية والبحث العلمي. لأن البحث العلمي او الاستراتيجية السياسية للبحث العلمي تتطلب اولاً ان يكون المجتمع المعين له رؤية مستقبلية على امد طويل عن «الى اين» يريد

هذا المجتمع الوصول. وثانياً، ان تكون من بين قيم هذا المجتمع الاهتمام بالبحث. وان تكون قيم الاهتمام بالبحث في مكانة اعلى... وهذا ما كان في كل حضارة كبرى. ونجده واضحاً في تاريخ العرب وتاريخ المسلمين وتاريخ جميع الحضارات الأخرى الهندية أو الصينية. الى اخره.

في كل هذه الحضارات كان هناك اهتمام كبير بالعلم وبالفكر وبالبحث. وكل هذا كان يتم على اساس رؤية... وفي العالم العربي الآن لا توجد رؤية فيما يخص مستقبلنا... فنحن تابعون وهي تبعية بدون اختيار رؤية لمجتمع معين. هذا من جهة، وثانياً، القيم التي كانت سائدة في الماضي والخاصة بالاهتمام بالبحث العلمي وبالكفاءة ليست موجودة الآن. وهذا واقع اي عالم في العالم العربي أو اي انسان في العمل الجامعي أو البحث العلمي، فالصعوبات التي يواجهها اي منهم هي صعوبات كبرى، أولاً من ناحية البيئة، فالبحث العلمي لا يكفيه التمويل فقط بل يطالب بحرية وببيئة يستطيع الانسان ان يعبر فيها عن كل شيء في فكره أو في بحثه... ولكن عندما توجد شروط مباشرة أو غير مباشرة فيما يخص عمل الباحث ينتهي البحث العلمي.

والمشكلة في العالم العربي هي في جانب منها مادية لعدم وجود اموال كافية مخصصة للبحث العلمي. اذ لا يتجاوز ما يعرف على البحث العلمي اليوم ٠,٣٪ من الدخل القومي، بينما البلاد المتقدمة التي تزيد مداخيلها بكثير تخصص اكثر من ٣٪ من الدخل القومي، اي ان الفرق بين الطرفين واحد الى عشرة.

علاوة على قضية المال المخصص للبحث العلمي توجد مشكلة البيئة الاجتماعية. وهذا هو الميدان الذي يجب بث الوعي حوله في العالم العربي، بجانب نشر الوعي السياسي بأهمية البحث العلمي... فتذكر مثلاً عندما اجتمع رؤساء الدول الصناعية السبع الكبرى في فيرساي (في فرنسا) منذ اربع سنوات كان جدول اعمالهم كله والنقاش الذي دار بينهم مركزين على التكنولوجيا والعلم ومستقبلهما... اما في بلداننا فان العلم والتكنولوجيا لم يصلا بعد الى مستوى الاهتمام السياسي، فلا تجد حزباً سياسياً في العالم العربي أو حركة سياسية ادرجت ولو بنداً واحداً او فقرة أو حتى سطراً واحداً خاصاً بالبحث العلمي. كذلك لا تجد في اي مجلس وزاري او في البلاغات الصادرة عنه في اي بلد عربي كلمة العلم أو التكنولوجيا. فهي كلمة لا تذكر او لا تكاد تذكر الا نادراً. وذلك لأن هناك نوعاً من الاعتبار ان هذا العلم او هذه التكنولوجيا يمكن ان يشتريها الانسان. ولكن العلم والتكنولوجيا لا يمكن ان يتم شراؤهما.

العالم العربي مشترك في تجربة «عربسات» مثلاً وهو يعتقد ان اكتساب العلم والتكنولوجيا يتم بتحرير شيكين الاول لشركة اوروبية والشيك الآخر لشركة اميركية صنعت احدى آلات «عربسات» لكن لم يخصص فلس واحد للبحث العلمي على مستوى عربي لتفهم العلوم الجديدة في مجال الاتصالات ولاستخدام هذه الآلات ولتكوين بشر على الطريقة العصرية الجديدة. المسألة مسألة تفاخر. فالعرب يذهبون لشراء «عربسات» مثلما تذهب لتشتري لعبة لابنتك أو لأبنك. وهذا في رأيي من المشاكل الكبر في العالم العربي مع الأسف الشديد.

■ **ما نشهده حتى الآن هو هروب العقول العربية الى الخارج،**

فما هي وسيلة مواجهة هذا النزف؟

ـ ان بعض الدول في عالمنا العربي تدفع «العقول» الى الهرب لأنها تخشى الكفاءة. وهذا هو المشكل. اذ تخشى ان يسبب وجود الكفاءة تغييرات ويشوش على اناس آخرين لا يملكون الكفاءة نفسها عند هذا المستوى المرتفع. فالبيروقراطية تتدخل والمصالح التافهة كذلك ويشترك مع ذلك ما قلته حول غياب الرؤية للمجتمع والاهتمام برجل العلم.

اتذكر انه في الجيل السابق على جيلي انا في بلاد المغرب، وأعتقد في البلاد العربية كلها، كان العالم هو من يحتل المرتبة المقدمة على ما عداها في حفلة أو في عرس. ويأتي بعد العالم فلان التاجر أو فلان الخ. اما الآن فان هذه القيم قد انقلبت تماماً... وصارت المادة هي كل شيء ومن بعد المادة السلطة... هذا الوالي... هذا سفير... هذا وزير... اي وجدت عناصر اخرى تشكل سلم القيم الاجتماعية وتغيرت الأوضاع، وهذا بداية تدهور.

ضرورة الاندماج الاقتصادي

■ هناك مشكلة هامة تواجه البلدان المتخلفة، ومن ضمنها بالطبع البلدان العربية وهي الفجوة التي تفصلها عن البلدان الصناعية المتقدمة في مجال التكنولوجيا الجديدة... وتطرح هذه المشكلة التساؤل حول اي تكنولوجيا على البلدان المتخلفة ان تطورها. هل تستمر في استيراد التكنولوجيا المتقدمة من الخارج مع ما يحمله ذلك من تبعية جديدة ومستديمة ام عليها ان تطور

تكنولوجيا خاصة بها تتفق مع احتياجاتها الفعلية.. مع ما سوف يخلفه ذلك ايضاً من انقطاع بين الطرفين المتقدم والمتخلف عن العالم؟

ـ رأيي في هذا واضح تماماً. منذ زمن بعيد أقول ان التكنولوجيا هي طريقة أو وسيلة عملية لنتائج معينة. وهذه الوسائل تمر بعملية تطور. فالتكنولوجيا الحديثة صارت حديثة لأن المشاكل تغيرت والحلول الجديدة تطالب بتكنولوجيا حديثة. والفكرة القائلة بأن من الممكن ان نستغل التكنولوجيا القديمة لأسباب الميزانية أو لأسباب المستوى التربوي في العالم العربي، أو ان علينا ان نأخذ بالتكنولوجيا المناسبة وغير ذلك، فهي وسيلة لأن نصير سوقاً للتكنولوجيات القديمة من العالم الصناعي الذي اصبح لا يستهلك هذه التكنولوجيا القديمة ويريد ان يحولنا الى سوق لها.

اظن انه ليس لنا الاختيار هنا ايضاً، اي يلزم علينا ان نتتبع التكنولوجيا الحديثة. بل واحدث تكنولوجيات بين التكنولوجيات الحديثة، لأن هذا يخلق ديناميكية جديدة في الاقتصاد لأن التطور صار سريعاً في العالم اليوم. وفي دراسة اخيرة نقدر ان ٨٠٪ من انماط العمل في العالم في اوائل القرن القادم ما زالت غير معروفة... بمعنى انه في خلال الأربع عشرة سنة المقبلة سوف تحدث تغيرات هائلة على مستوى سوق العمل العالمي لدرجة خلق مهن جديدة وتخصصات جديدة، ولا نعرف حتى الآن ماذا ستكون اغلبية هذه المهن. اذن كلما تأخر الانسان في استعمال هذه التكنولوجيا واستغلالها والبحث في مجالها، يسهم في احداث تأخر عظيم بالنسبة للمستقبل. وهنا يجب ان نضيف ان التكنولوجيات الجديدة وحدها

سوف تمثل في آخر القرن اكثر من ٦٠٪ من النشاط الاقتصادي العالمي. اي سوف يدور الاقتصاد كله حول التكنولوجيات الجديدة مثل الاعلاميات والبيوتكنولوجيا والمواد الجديدة والتكنولوجيات

الانفاق على البحث العلمي

يقول المهدي المنجرة: «طبقاً للمعلومات التي نشرتها اليونسكو في كتابها الاحصائي لعام ١٩٨٥»، كان يوجد في البلدان النامية عام ١٩٨٠ نحو ١٢٥ باحثاً لكل مليون نسمة، بينما يوجد في البلدان الصناعية ٣٠٠٠ باحثاً لكل مليون نسمة. وهذا مؤشر يظهر الفجوة ليس فقط بين الشمال والجنوب ولكن ايضاً بين افريقيا وبقية بلدان العالم الثالث. اذ ان نصيب البلدان النامية من عدد الباحثين في «البحوث والتنمية» كان اكثر قليلاً من ١٠٪ اما ما تنفقه على «البحوث والتنمية» فلا يشكل الا ٦٪ فقط من اجمالي ما ينفقه على المستوى العالمي اي ١٢,٥ مليار دولار من اصل ٢٠٨ مليارات دولار تنفق عالمياً على هذه البحوث.

ان الشمال ينفق ما بين ٢,٥ و٣٪ من دخله القومي على البحوث والتنمية بينما لا يخصص الجنوب سوى ٠,٤ او ٠,٥٪ فقط من دخله القومي للغرض نفسه. وحظ افريقيا هو الأكثر انخفاضاً داخل مجموعة البلدان المتخلفة اذ لا يتجاوز ما تخصصه على هذه

البحوث نسبة ١,٠ من دخلها القومي. اما اجمالي ما ينفقه العالم الثالث على شراء الأسلحة فقد بلغ في عام ١٩٨٣ نحو ١٥٠ مليار دولار اي ٥,٥٪ من دخله القومي، او اكثر ١٤ مرة مما انفقه على البحث العلمي للتنمية».

الخاصة بالاتصال... الى آخره... وهذا تطور عظيم، ولكن هذه التكنولوجيا تطالب بسوق ولهذا نرى ان مسألة الاندماج الاقتصادي امر شديد الحيوية.

وماذا نشهد في اوروبا ومجموعة السوق الأوروبية المشتركة؟ اننا نشهد محاولة انجاز واحد من اكبر المشاريع والمعروف باسم «اوريكا» المخصص للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة. فقد ادركت المانيا انها لا يمكن ان تنجز تقدماً في مجال الاعلاميات مثلاً وتزاحم اميركا واليابان وحدها. وكذلك ادركت فرنسا وايطاليا الشيء نفسه. وتبلور ذلك في فكرة مفادها انه ما لم تتحد كل الدول الأوروبية وتجمع كل امكانياتها العلمية والمعملية (المختبرات) والسوق وغير ذلك، فلا حظ لها في المستقبل. اي ان التكنولوجيا الحديثة تدفع حتى في اوروبا ذاتها نحو الاندماج الاقتصادي اوسع وأوسع. فالولايات المتحدة لها سوقها الكبيرة واليابان ايضاً دولة كبيرة ولها سوقها الكبيرة ولكن بقية الدول الأخرى في العالم ان ارادت ان تدخل في هذه المرحلة الجديدة فلا سبيل لذلك الا الاندماج الاقتصادي والتعاون جنوب/ جنوب كشرط شديد الأهمية. وهناك استثناء في العالم الثالث هو الهند

لامتلاكها لسوق محلية كبيرة (٨٠٠ مليون انسان وأكثر). وكذلك الصين.. والبرازيل بقدر ما، ويمكن ان نضيف ايضاً اندونيسيا. وباقي الدول لا امل لها الا عن طريق الاندماج الاقتصادي في ميدان التكنولوجيات الحديثة. اما كل الكلام عن شراء تكنولوجيا أو عن نقل التكنولوجيا، أو عن التكنولوجيات المناسبة، فكله اضاعة للوقت تؤخر كثيراً العالم العربي.

■ **الوطن العربي بموقعة الجغرافي في آسيا وأفريقيا شكل تاريخياً روابط مع عدد كبير من البلدان المحيطة به في هذه المنطقة الحيوية من العالم. ومنذ سنوات والصراع يزداد بين القوى الاستعمارية لمعاودة السيطرة عليها اقتصادياً وكذلك لادخال المنطقة ضمن التحالفات الاستراتيجية التي تخدم مصالح الغرب اساساً. فهل للعالم العربي مشروع مشترك مع البلدان الافريقية والاسيوية المحيطة به ام ان دوره يجب ان يتمحور حول ذاته لانقاذ ما يمكن انقاذه حتى نهاية القرن العشرين؟**

ـ اسمح لي بملاحظة وهي ٨٠٪ من سكان العالم العربي يعيشون في افريقيا وان ٣٠٪ من القارة الافريقية يوجد فيها عرب. اذن، عندما نقول عربي نقول افريقي في نفس الوقت. والحاصل هو وجود خطة سياسية معينة من طرف الدول الاستعمارية وغيرها للتفريق... وللقول بأن هناك عرباً من جهة وان هناك افارقة من جهة اخرى، أو هناك افريقيا جنوب الصحراء وأفريقيا السوداء... وهناك افريقيا البيضاء وأشياء اخرى على هذا النحو. وأظن ان اي عربي واع، بما في ذلك عرب من المنطقة الاسيوية، كالأخوة في سوريا ولبنان والعراق

والخليج العربي كله، عليه ان يعتبر ان الوجود العربي كوجود افريقي هو في مصلحة العالم العربي كله. كذلك يعطي وجود جزء من العالم العربي في آسيا اهمية للاندماج بين القارتين والحضارتين الاساسيتين في تاريخ الانسانية (الافريقية والآسيوية). فالعربي هو عربي وأفريقي ـ آسيوي، وأفريقي ... وآسيوي... ولذا يلزم الا نفرق بين العربي والافريقي مثلما يدفعنا اليه الاعلام الغربي وبعض السياسات.

ومن جهة اخرى لا اظن ان للعالم العربي اي آمال في اي تنمية... بل في اي وجود في القرن الواحد والعشرين الا عن طريق التعاون جنوب / جنوب، علاوة على اتباع ما قلناه حول الاعتماد على النفس... وكذلك التعاون مع بقية دول العالم الثالث. ولكن تظل الأسبقية للتعاون مع الدول الافريقية ـ والآسيوية.

■ لو اردنا ان نجمل ما قلته حتى الآن عن العالم العربي في نظرة مستقبلية حتى بداية القرن الواحد والعشرين، فهل يعني ذلك انكم تشعرون بالتشاؤم ام ان هناك بصيص امل؟

ـ بصفة عامة توقعاتي الخاصة بالعالم العربي هي مثل توقعاتي عن بقية العالم الثالث. فعلى الأمد القصير، اي الخمس أو السبع سنوات المقبلة، اي حتى بداية التسعينات اشعر بالتشاؤم تماماً، ويا للأسف. فهناك مشاكل عويصة في الميدان الاقتصادي، وفي مسألة المديونية وفي مسألة التربية وفي جميع الميادين الأخرى... ولكن بعد عشر أو خمس عشر سنة أو عشرين سنة، وهي مدة قليلة، سوف يعيش العالم العربي تيارات جديدة لأن هناك اجيالاً طالعة.. كان هناك جيل

الاستقلال الذي ظهر في الخمسينيات والستينيات في بعض المناطق العربية... بينما هناك اجيال طالعة بعد هذه الأجيال تميز بتفكير آخر وهياكل اخرى وتواجه متغيرات سريعة ومشاكل على المستوى العالمي. وهذه تحديات للرجل العربي والمرأة العربية والفكر العربي ويمكن ان يكون هؤلاء على مستوى هذه التحديات على الأمد الطويل. ولذلك فأنا اعتبر هذا الأمد القصير والتشاؤم الذي قلت به ما هو الا مرحلة انتقالية قصيرة في تاريخ الشعوب. ولهذا فأنا انظر بتفاؤل كبير في ما يخص العالم العربي على الأمد الطويل ولكن في الوقت نفسه اخشى ان تكون بعض السنين القليلة المقبلة صعبة... بل صعبة جداً.

اجرى الحوار: مصطفى نور الدين عطية

حمل الحوار من أسفل

مستقبل العالم العربي لا يدعو للتفاؤل في الأمد القريب : حوار مع الدكتور المهدي المنجرة .. مصطفى نور الدين

أي رسالة أو تعليق؟